استخدام أسلوب (UBPR) - تقارير الأداء المصرفي الموحدة-
في قياس أداء المصارف التجارية العراقية

أ.م. د.عبد العزيز شويش عبد الحميد الجبوري

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة تكريت

المستخلص

تمحور هذا البحث على طريقة جديدة لقياس أداء المصارف تعد الأحدث في هذا المجال، تدعى تقارير الأداء المصرفي الموحدة (UNIFORM BANKS PERFORMANCE REPORTS–UBPR) . هذه الطريقة مستخدمة في الولايات المتحدة من قبل بعض الهيئات الحكومية المعنية بالرقابة على الجهاز المصرفي هناك، وتعد أداة تحليلية لغرض الرقابة على المصارف وفحص أدائها ، وهي توضح للمراقب اثر قرارات الإدارة والظروف الاقتصادية على أداء المصارف وعلى تركيبة ميزانيتها (موجوداتها ومطلوباتها) . وتعرض في هذه التقارير مختلف جوانب الأداء للمصارف في مجالات الإيرادات والسيولة وملاءة رأس المال وإدارة الموجودات والمطلوبات مما يعطي إدارات المصارف والجهات الرقابية فهما أعمق واطلاعا أوضح على المركز المالي للمصرف موضوع التقويم.

و يجري إعداد هذه التقارير من خلال تجميع المصارف المشمولة بالنظام في مجموعات متماثلة أو متقاربة وفق معايير أو أسس محددة (كحجم الموجودات أو حجم رأس المال أو سنة التأسيس) أو أي معيار يراه المراقبون، ومن ثم استخدام معايير موحدة للتقويم بشكل نسب مالية أو مبالغ تقارن بموجبها المصارف المعنية مع المجموعة التي يقع فيها المصرف (المجموعة المناظرة – Peer Group) .

إن هذا الأسلوب يمكن أن يعطي صورة أوضح عن المصرف عندما يقارن وفق معايير موحدة في إطار عام يشمل كل المصارف المناظرة له أو المقاربة له.

لقد تضمن البحث تحديد مشكلته المتمثلة في ضعف عمليات قياس الأداء في المصارف العراقية ، كما تضمن استعراض أهمية قياس الأداء في الجهاز المصرفي وكذلك استعراضا للنظام موضوع البحث ولمنهجيته وبنيته وعناصره ، ثم جرت محاولة تطبيق ما يمكن منه (وفق البيانات المتاحة) على عدد من المصارف العراقية، بعد توزيعها على مجموعات متناظرة ، تضمنت المصارف الحكومية كمجموعة ، والمصارف الأهلية التي وزعت على مجموعتين وفقا لمقدار رأسمالها ، وفروع المصارف العربية والأجنبية كمجموعة رابعة. وجرى فحص النتائج للتعرف على جدوى استخدام النظام وفق ظروف المصارف العراقية والمعلومات المتاحة عنها ومستوى الإفصاح لديها.

وقد ختم البحث ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

ABSTRACT

This research related to a new method for evaluating banks performance that are called (Uniform Bank Performance Reports).This method is used in U.S.A by some governmental agencies that interested in controlling the banking system there. These reports regards as analytical tool used to control banks and to examine its performance. It shows the controller the effect of management decisions and economic conditions on bank performance, with respect to earnings, liquidity, capital adequacy , asset-liabilities management, which gives the management of the bank and the controlling agencies best understanding and more clear glance to the financial position of the bank that is evaluated.

The way of preparing these reports is based on grouping included identical banks in groups according to some criteria (as the volume of assets, capital, or the year of establishment, or any criterion that assigned by the examiners then to use uniform

measurement to evaluate these banks by financial ratios or by sums and to compare them with the peer group that the bank lies in.

This approach can give a more clear view about the bank when it compared according to uniform criteria in a framework that contains all banks that are peer to it.

The research contains the assessment of the problem which represented with the fact that the performance evaluation process in Iraqi banking system is very weak. And to show the importance of this process to the banking system. then to review the (UBPR) method and its component . and to examine it(according to the available data) on some Iraqi banks after dividing them on peer groups Including governmental banks as the first group. And the private banks that divided in tow groups according to its capital. Then the Arab and foreign banks as the last group. Then to test the results to know the usefulness of its usage according to the conditions of Iraqi banks , the information that are available about them and the level of disclosure by them.

The research ended with some conclusions and recommendations.

أولا :المقدمة

يعد تقويم الأداء احد جوانب العملية الإدارية الأساسية ، وهو رديف لكل نشاط إنساني،إذ إن كل نشاط يتبعه تقويم له وهو بمعنىً ما تقويمٌ للأداء.

إن لتقويم الأداء أبعاد مختلفة وذلك لسعة الموضوع وشموليته وإنه يهم أطرافا متعددة (في نطاق منظمات الأعمال) كإدارة المنظمة وعامليها ومالكيها (مساهميها) والجهات الرقابية والحكومية والجمهور أيضا.

إن من أبعاد تقويم الأداء البعد الاقتصادي /الإنتاجي المرتبط بالمردود والنتائج المالية ويقاس بالنسب والمقارنات للتعرف على الأداء مقارنة بالمؤسسات الأخرى أو بفترات ماضية أو مع معايير مرجعية. ويرتبط أيضا بتحقيق الأهداف المحددة مسبقا، أو بالحصول على الموارد النادرة، ويشار إليه من خلال النتائج التي تحققها المنظمة عبر تفاعل أنشطتها ومواردها وهو يعتمد على مكونات اقتصادية (خارجية) ومنظمية (داخلية) تنشأ عنها جميعا المخرجات التي تعكس كفاءة المنظمة وفاعليتها .

وفيما يخص المؤسسات المصرفية فإن تقويم أدائها يعد عملية هامة بسبب الدور الحيوي لهذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني ،ولأنها تتاجر بأموال الآخرين ،مما يتطلب رقابة إضافية للحفاظ على أموال جمهور المودعين وضمان سلامة الاقتصاد الوطني.

ووفق هذا الإطار يأتي هذا البحث لغرض التعريف بأسلوب حديث لتقويم الأداء المصرفي معتمد في الولايات المتحدة الأمريكية حصراً، لمراقبة وتقويم أداء اكبر جهاز مصرفي في العالم. هذا الأسلوب يدعى نظام تقارير الأداء المصرفي الموحدة. (UBPR) وقد تطرق البحث إلى أهمية قياس الأداء المصرفي والتشديد على أهمية القطاع المصرفي وفرادته وإن تقويم أدائه عملية جوهرية وضرورية وحاسمة . و تضمن عرضا لمنهجية النظام المذكور وبنيته والمصارف المشمولة به ومحتويات التقارير وكيفية إعدادها.

ثم تضمن البحث محاولة لتطبيق نظام مماثل (ليس بالضرورة أن يكون مستنسخا عن ذلك النظام) على المصارف العراقية عبر تقسيمها إلى مجموعات متعددة. إذ جرى تقسيمها وفق تصنيف (الحكومية والخاصة والأجنبية)، و جرى قياس أدائها وفق مجموعة من المؤشرات التي أُمكن استخلاصها من البيانات التي أتيحت للباحث، وختم البحث ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

ولا بد من الإشارة هنا إلى بعض الصعوبات التي جابهت عملية إعداد البحث وتمثلت في ندرة وضآلة البيانات المتاحة عن أنشطة المصارف العراقية وعن نتائج أعمالها مما حدّ من القدرة على تطبيق كل جوانب النظام موضوع البحث عليها.

ثانياً : منهجية البحث:

1- مشكلة البحث :

إن المصارف التجارية هي أكثر مؤسسات الأعمال عرضة للمخاطر، وتظل الفريسة أو الضحية الأسهل لأية أزمة مالية أو غير مالية. فنجدها أول المؤسسات التي تنهار أو التي تفلس وتخرج من السوق.وقد تجسد ذلك بوضوح في الأزمة المالية العالمية الأخيرة .

إن المصارف تتاجر بأموال المودعين ولذلك فأن عملية فشلها أوإفلاسها ذات أثر سئ مزدوج فهي ضارة بالمالكين وبالمودعين ، هؤلاء الذين قد يفقدون أموالهم بلا ذنب . ثم هي ضارة بالاقتصاد الوطني ككل . ولذلك تحظى المصارف برقابة متعددة الأوجه ويظل قياس أدائها موضوعا يحظى بالاهتمام من قبل جهات متعددة لضمان سلامة عملها والحفاظ على أموال المودعين وعلى سلامة الاقتصاد الوطني .إن ذلك استدعى الاعتماد على أساليب متعددة ومتطورة لغرض قياس أداء المصارف ومتابعة عملها . وضمن هذا السياق يأتي اعتماد نظام تقارير الأداء المصرفي الموحدة (UBPR) لغرض قياس أداء المصارف التجارية بطريقة أكثر شمولية ودقة ووضوح .

إن مشكلة البحث يمكن عرضها بصورة أكثر تركيزا بالقول إنها تتمثل في أن هناك حاجة مستمرة لتقويم الأداء المصرفي وتطوير أساليبه والبحث عن طرق جديدة للتحقق من سلامة العمل المصرفي.وهذه المشكلة تبدو أكثر وضوحا عندما نريد تقويم أداء المصارف العراقية.إذ إن الأساليب المعتمدة لتقويم أدائها (سواء عمليات التقويم التي تقوم بها بنفسها أو التي تقوم بها جهات أخرى كالبنك المركزي أو ديوان الرقابة المالية) لازالت قاصرة عن إعطاء صورة واضحة ودقيقة عن ذلك الأداء.

2- هدف البحث :

يرمي البحث إلى استعراض أحد الأساليب الحديثة في قياس أداء المصارف التجارية ومحاولة استخدام منهجيته (وليس استنساخه) في قياس أداء المصارف العراقية. وذلك من خلال توظيف أساليب متعددة للتحليل المالي للبيانات المالية للمصارف بهدف التوصل إلى الحقائق الدقيقة والتفصيلية عن المصارف موضوع البحث وأدائها.

3-أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من أنه يحاول تطبيق هذا النظام الحديث، أو نظام يماثله ،على المصارف العراقية التي تعاني من أوجه قصور عديدة أحدها بدائية وبساطة أساليب قياس كفاءة الأداء المعتمدة لديها.

ومن ناحية أخرى فأن هذا الموضوع لم يجر بحثه على الصعيد الأكاديمي في العراق أو في الوطن العربي (على حد علمنا) ، إذ لم نجد له أثرا في المطبوعات العربية كتبا أو دوريات أو مواقع على الشبكة الدولية. ولذلك فإن من المفيد إضافة هذا الجانب المعرفي إلى أدبيات الصيرفة العربية .

4 -عينة البحث :

تم اختيار عينة من المصارف التجارية العاملة في العراق تتألف من (42) مصرفا ، (7) منها حكومية و(27) منها خاصة – أهلية – و(6) منها تمثل فروعا لمصارف عربية وأجنبية. وكان معيار الاختيار هو توفر البيانات عنها . إذ المعروف إن المصارف العراقية متحفظة كثيرا في نشر بياناتها أو توفيرها لمن يطلبها من الباحثين.

5 – أسلوب المعاينة :

تم اعتماد البيانات المنشورة في التقارير السنوية للمصارف عينة البحث وفي ميزانياتها وكشوفاتها التفصيلية أو أية بيانات منشورة على مواقعها في الشبكة الدولية أو أية مواقع تقوم بنشر تلك البيانات كموقع البنك المركزي العراقي

وموقع اتحاد المصارف العربية وموقع سوق العراق للأوراق المالية وموقع الجهاز المركزي للإحصاء وغيرها . وقد تم تحليل البيانات المتاحة باستخدام أساليب التحليل المالي المعتمدة في تحليل البيانات المالية للحصول على النسب التي تخدم أغراض البحث .

6 - فرضيات البحث :

سيقوم البحث على الفرضيات الآتية :

آ- يمثل أسلوب (UBPR) وسيلة حديثة ومتقدمة ومتطورة لعرض مؤشرات أداء الجهاز المصرفي .

ب- إن اعتماد هذا الأسلوب أو أي أسلوب مشابه يحسن من عرض البيانات المالية للمصارف العراقية ويطور أساليب قياس أدائها ويعزز الرقابة عليها.

ج - إن استخدام هذا الأسلوب سيكشف عن أوجه قصور عديدة في أداء المصارف العراقية.

ثالثا: أهمية قياس الأداء المصرفي :

لقد قيل الكثير عن تقويم الأداء ولكن الجانب الذي نود التأكيد عليه في هذا البحث هو العلاقة الخاصة بين الأداء المصرفي والحالة المتفردة لهذا القطاع التي تجعله " في قمة المؤسسات التي تهتم بها الحكومات وتحاول رقابتها وضبطها والسيطرة عليها ." (Rose :2005:54) ، إن الحالة الخاصة للمصارف إنما هي ناشئة عن :

1- إنها تحتفظ بأموال جمهور المودعين وإن من واجب السلطات المعنية الحفاظ على أموالهم وحمايتها من أي سوء استعمال محتمل .

2- إنها تؤدي دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني وإن سلامة هذا الاقتصاد مرتبطة بشكل مباشر بسلامة النظام المصرفي برمته.

3- من المهم أيضا الحفاظ على حقوق مالكي هذه المصارف وحاملي أسهمها.

4- قد يندفع بعض مديري المصارف بعيدا في المتاجرة بأموال المودعين إلى حدود خطرة طمعا بتحقيق أرباح إضافية .لاسيما وإن كثيرا من مصادر تمويل المصارف التي تعتمد على الودائع الجارية تعد مصادر تمويل منخفضة أو عديمة الكلفة مما يغري بعض المديرين بمحاولة استغلال اكبر قدر منها في العمليات المصرفية المختلفة وتحقيق أرباح غير اعتيادية .

5- إن المخاطر المصرفية كبيرة ومتعددة ، فمخاطرة السيولة التي تجابهها المصارف تختلف عن مخاطرة السيولة التي تجابه المؤسسات غير المصرفية فهذه الأخيرة قد تجابه صعوبات وخسائر محدودة أو تلكؤاً في الإنتاج أو فقدان بعض الزبائن إن واجهتها أزمة سيولة .أما المصرف فإن أزمة السيولة قد تقضي عليه قضاءا مبرما، فيفلس ويخرج من السوق خلال فترة قصيرة جدا . وهذا القياس يصدق على الأنواع الأخرى من المخاطر كمخاطر أسعار الفائدة وتذبذب أسعار الصرف وغيرها من المخاطر السوقية. ولذلك نجد إن المصارف أ قل قدرة على مجابهة هذه المخاطر أو بعبارة أخرى إن هذه المخاطر هائلة بدرجة لا تقوى المصارف في بعض الأحيان على الصمود أمامها.

وبسبب حساسية وضع المصارف وحراجته ، وأهمية دورها في الاقتصاد الوطني فقد عملت السلطات المختصة ومنها السلطات النقدية وهيآت الرقابة الحكومية المختلفة على اعتماد أساليب رقابية متعددة للتأكد من سلامة عمل الجهاز المصرفي ومن هذه الأساليب:

1- فرض نسبة الاحتياطي القانوني الملزمة للمصارف التي تملي عليها الاحتفاظ بحدود دنيا من السيولة المصرفية مما يحد من قدرتها على التمادي في الإقراض.

2- إلـزام المصـارف بنسـبة مـلاءة محـددة ،تقـاس بمقـدار رأس المـال قياسـا بـالموجودات الخطرة.وتحديـد شـرائح للموجودات الخطرة ومقدار رأس المال اللازم مقابلها.

3- وضع ضوابط ومحددات للائتمان منها:

أ- تحديد سقوف ائتمانية للجهاز المصرفي ككل ولكل مصرف على حدة.

ب- تحديد مجالات الإقراض الممكنة وتلك غير الممكنة.

ت- تحديد صلاحيات الإقراض وشروط الأهلية الائتمانية وأنواع الضمانات .

ث- تحديد حدود عليا للقروض التي تمنح لمقترض واحد قياسا برأسماله....وغير ذلك.

4- تحديد حجم الودائع التي يمكن للمصرف المنفرد أن يحتفظ بها قياسا برأسماله.

5- إجراء عمليات تفتيش مستمرة ومفاجئة.

6- إلزام المصارف بإجراءات محددة وبحدود دنيا للرقابة الداخلية .

7- إلزام المصارف ببناء احتياطيات متنوعة.

8- تحديد حدود دنيا لرؤوس أموال المصارف وإلزامها بها.

9- إيجاد أنظمة لضمان الودائع والتأمين عليها.

وضمن هذا السياق جاء نظام تقارير الأداء المصرفي الموحدة (UBPR) كأداة شاملة ومتقدمة للرقابة على أداء المصـارف التجاريـة ، ولإعطـاء صـورة أكثـر وضـوحا عنهـا وعـن مراكزهـا الماليـة وتركيـب موجوداتهـا ومطلوباتهـا والتزاماتها الأخرى ومصادر إيراداتها وأوجه مصروفاتها وطبيعة المخاطر التي يمكن أن تواجهها . إن هذا النظام " لـم يصمم كي يحل محل التفتيش الموقعي أو الاختبارات الأخرى ولكن لكي يكمل إجراءات التفتيش المعتادة وهو كذلك يعمل كنقطة عامة من التحليل المالي بين المراقب والمصرفي ويمكن أن يكون مفيدا كجزء من عمليات المصرف الداخلية الخاصة به." (FFIEC: 2008:1-1) .

إن هذه التقارير تتضمن معلومات شاملة وتفصيلية عن كل أنشطة المصرف ولذلك يمكن لجهات عدة أن تستفيد منها ، فهي مفيدة لإدارة المصرف للتعرف على نقاط القوة والضعف في أداء المصرف ، ومفيدة للجهات الرقابية للتعرف على الوضع المالي للمصرف ومدى سلامة إجراءآت الإدارة وشفافيتها ومدى التزامها بالقوانين والضوابط التي تحكم العمل المصرفي ، وهي مفيدة للمالكين والمساهمين والمستثمرين إذ يمكنهم من خلالها الاطلاع على قدرة الإدارة على الحفاظ على القيمة السوقية للمصرف وعلى مركزه المالي.

رابعا: منهجية النظام

1- ماهية النظام وأهميته :

إن نظـام تقـارير الأداء المصـرفي الموحـد هـو نظـام معلومـاتي وأداة تحليليـة لمتابعـة أداء المصـارف التجاريـة والمصارف الأخرى أيضا وعرض بياناتها بشمولية ووضوح .

وهذا النظام معتمد حاليا وبصورة رسمية في الولايات المتحدة حصرا وهو ثمرة" جهد مشترك لأربع وكالات حكوميـة اتحاديـة أمريكيـة هـي: الاحتيـاطي الاتحـادي (البنـك المركـزي)، مؤسسـة تـأمين الودائـع الاتحاديـة، دائـرة مراقبة مؤسســـــات الادخار(Thrifts)* ودائرة مراقب العملة." . (Rose:2005:170) .

وهذا النظام" يزودنا بتقارير ماليـة مفصلـة عن المصارف والمصارف المناظرة لها لمدة خمس سنوات لأغراض المقارنة. (Hemple:99 :96) .

" إن أداء وتركيب البيانات في التقرير يمكن أن يستخدم كمساعد في تقويم كفاءة الإيرادات ورأس المال وإدارة الموجودات والمطلوبات وإدارة النمو . وإن المدراء و المراقبين والمصرفيين يمكنهم استخدام هذه التقارير لتعزيز فهمهم للحالة المالية للمصرف ومن خلال هذا الفهم ،إنجاز أعمالهم بكفاءة أكبر. (WWW.ffiec.gov) .

وقد صممت هذه التقارير لكي تستخدم من قبل مراقبي المصارف ومدرائها لتقويم المركز المالي للمصرف . ومن خلال تحليل البيانات التي يتضمنها ، فإن المستخدم يمكن أن يحصل على صورة شاملة وكلية عن الوضع المالي للمصرف ومدى سلامته ويمكن أن يكتشف الحالات التي تتطلب بحثا وتحليلا إضافيا . " (FFIEC: 2008 :1)

إن أبرز مظاهر النظام هو إنه يقسم المصارف الخاضعة لإجراءات الفحص إلى مجاميع مناظرة (Peer Groups) تتألف من مجموعة من المصارف المختارة وفق معايير محددة، وإن المصارف التي تتضمنها أية مجموعة تكون عادة متقاربة ومتشابهة وذلك كي تكون المقارنة موضوعية وصحيحة وعادلة .

2: بنية النظام :

يقوم النظام على أساس منهجية محددة توضح عناصره ومكوناته وكيفية إعداد التقارير وبنائها وذلك وفق دليل معد مسبقا لهذا الغرض صدرت منه آخر نسخة عام 2008 وهو عرضة للتعديل والتطوير المستمر ومتاح لكل من يرغب الإطلاع عليه على الشبكة الدولية ويتضمن تفاصيلا وافية عن المصارف المشمولة به وكيفية تصنيفها وتجميعها بمجموعات متناظرة ، كذلك تفاصيلا عن البيانات اللازمة لإعداد التقارير ، وعن البيانات والمعلومات التي تعرضها وتوضحها هذه التقارير.

أ – المصارف المشمولة :

كما أسلفنا فإن هذا النظام معتمد من قبل السلطات الرقابية في الولايات المتحدة الأمريكية ، و قد أعد لغرض الرقابة على الجهاز المصرفي هناك . وهو يسري على المؤسسات التي تحتفظ بودائع الجمهور كالمصارف التجارية المشمولة بنظام التأمين على الودائع ومصارف الادخار وأية مؤسسات مالية أخرى تتعامل بالودائع وهي :

---

* – تعرف الـ (Thrifts) أو الـ (Savings) بأنها " مجموعة من مؤسسات الوساطة المالية الأخرى –عدا المصارف التجارية– ومن أمثلتها اتحادات الائتمان (Credit Unions) ومؤسسات الادخار (Saving Associations) ومصارف الادخار (Saving Banks) وصناديق أسواق النقد (Money Market Funds) وغيرها. " (Rose:2005:54)

* – المصارف الوطنية الخاضعة لرقابة مراقب العملة (Currency Controller) .

* –المصارف المجازة من قبل الولايات والتي هي أعضاء في الاحتياطي الاتحادي ويسيطر عليها مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي).

* – المصارف المجازة من قبل الولاية وليست أعضاء في نظام الاحتياطي الاتحادي ولكنها خاضعة لرقابة مؤسسة ضمان الودائع الاتحادية.

* – مصارف الادخار الخاضعة لرقابة مؤسسة ضمان الودائع الاتحادية.

* – المصارف المتخصصة ببطاقات الائتمان.

ب – استحصال البيانات اللازمة لإعداد التقارير:

تجمع البيانات اللازمة لإعداد التقارير من خلال تقارير الاستدعاء (Call Reports) وتقارير المراكز المالية التي ترسل نماذجها إلى المصارف المعنية لتملأها فصليا. وتختلف التفاصيل المطلوبة من المصرف بناء على خصائصه أو حجمه أو موقعه إذ تصنف المصارف لهذا الغرض إلى :

- –المصارف المحلية ذات الموجودات من 100 – 300 مليون دولار.
- – المصارف ذات الفروع الأجنبية وبموجودات من 100 – 300 مليون دولار.
- المصارف المحلية وبموجودات من 300 مليون دولار فأكثر .
- المصارف ذات الفروع الأجنبية وبموجودات من 300 مليون دولار فأكثر .

وتتضمن هذه التقارير معلومات أخرى عن المصرف مثل اسمه وعنوانه وعدد دوائره وتاريخ تأسيسه وموقعه إ ن كان حضريا أو غير حضري(وفق معايير التصنيف المتبعة في الولايات المتحدة لتصنيف المناطق إلى حضرية وغير حضرية) واسم الشركة القابضة (في حالة وجودها) وحالات الاندماج (إن كانت موجودة)وغير ذلك .

ج – تقسيم المصارف المشمولة إلى مجموعات مناظرة (PEER GROUPS):

ويقصد بذلك أن تقسم المصارف المشمولة إلى مجموعات تتصف كل منها بسمات متشابهة أو متقاربة لتسهيل المقارنة وكي تكون معايير القياس والمقارنة متقاربة وموضوعية وعادلة.

إن تصنيف المصارف إلى مجموعات مناظرة يعتمد أولا على أساس حجم موجودات كل مصرف ثم تقسم كل مجموعة من المجموعات الناتجة من التقسيم على هذا الأساس إلى مجموعات أخرى فرعية وفق معيار جديد هو عدد الفروع ذات الخدمات الكاملة ثم تقسم مرة أخرى على أساس وقوعها في منطقة حضرية أم لا .

وهناك مجموعات إضافية مخصصة للمصارف المؤسسة حديثا (De Novo) التي لم يمضِ على تأسيسها خمس سنوات .فهذه تصنف على أساس سنة التأسيس ، فهناك مجموعة سنة (2003) مثلا ومجموعة سنة(2004) الخ.... أما بعد مضي خمس سنوات على تأسيس المصرف فإنه يلحق بالمجموعة المناظرة المناسبة وفق التصنيف المذكور.وفيما يلي نعرض جدولا يبين تقسيم المجموعات المناظرة وفق ما ورد أعلاه:

جدول رقم (1)

تقسيم المجموعات المناظرة

رقم المجموعة	مقدار الموجـــــــــودات	عدد دوائر المصرف	الموقع الجغرافي
1	3مليارد ولار فأكثر	----------	-------
2	1-3مليارد ولار	———	———
3	300مليون -1مليارد ولار	———	———
4	100-300مليون دولار	3 فأكثر	منطقة حضرية
5	100-300 مليون دولار	3 فأكثر	منطقة غير حضرية
6	100 -300 مليون دولار	2 فأقل	منطقة حضرية
7	100- 300 مليون دولار	2 فأقل	منطقة غير حضرية
8	50 - 100 مليون دولار	3 فأكثر	منطقة حضرية
9	50 – 100 مليون دولار	2 فأقل	منطقة غير حضرية
10	50 – 100 مليون دولار	2 فأقل	منطقة حضرية
11	50- 100 مليون دولار	2 فأقل	منطقة غير حضرية

12	أقل من خمسين مليون دولار	3 فأكثر	منطقة حضرية
13	أقل من خمسين مليون دولار	3 فأكثر	منطقة غير حضرية
14	أقل من خمسين مليون دولار	2 فأقل	منطقة حضرية
15	أقل من 50 مليون دولار	2 فأقل	منطقة غير حضرية

المصدر (FFIEC:2008: pII-2)

د: محتويات التقرير:

إن التفاصيل الكاملة التي يحتويها أو يعرضها تقرير الأداء المصرفي الموحد متشعبة ومتنوعة بقدر تشعب وتنوع البيانات التي تحتويها الحسابات الختامية النمطية للمصارف ، تضاف لها كثير من المعلومات الأخرى التي تهدف التقارير إلى عرضها والتي نجدها في الكشوفات التكميلية الملحقة بالحسابات الختامية للمصارف. وعموما فإن الخطوط أو المحاور الأساسية للتقرير تقع ضمن ما يلي:

(Hemple:99:97,FFIEC :2008:iii) (أحمد وآخرون:2009 :61)

1- ملخص النسب وتتضمن نسب السيولة ونسب المديونية ونسب المطلوبات والودائع والقروض المستلمة ونسب الربحية والمقسوم (والخسائر) ونسب تركيب رأس المال ونسب تركيب الأوراق المالية والنسب المتعلقة بالقروض ونسب الموجودات والموجودات المرجحة بالمخاطر وغيرها من النسب.

2- معلومات عن الدخل تتضمن :

أ- بيان عن الإيرادات والمصروفات والعوائد.

ب- الدخل المتأتي من مصادر أخرى غير إيرادات الفوائد.

ت- المصروفات الأخرى غير مصروفات الفوائد.

3- معلومات الميزانية وتتضمن :

أ- الموجودات والمطلوبات كمبالغ مطلقة وكنسب مئوية.

ب- الالتزامات Commitment والاحتياطيات Contingencies .

ت- نسب تركيب الموجودات والمطلوبات.

ث- تحليل احتياطي خسائر القروض والتأجير التمويلي ومزيج القروض.

ج- تحليل القروض متأخرة التسديد وغير المتراكمة والقروض التي أعيدت جدولتها .

ح- الاستحقاقات وتوزيع التسعير .

خ- السيولة ومحفظة الاستثمارات.

د- تحليل رأس المال.

ذ- تحليل فقرات خارج الميزانية والمشتقات.

ر- تحليل الدخل الفصلي .

ز- أنشطة التسنيد(التوريق) وبيع الموجودات.

س-معلومات ملخصة عن المصرف .

ش-خدمات الوصاية وما يتعلق بها.

هـ- أنواع التقارير:

يتضمن النظام عدة أنواع من التقارير التي تعرض معلومات مختلفة عن المصارف المشمولة وهذه التقارير هي : (www.ffiec.gov)(FFIEC :2008:1-1)

1- تقرير الأداء المصرفي الموحد الأساسي .وهو التقرير الشامل الذي هو موضوع بحثنا.

2-تقرير معدل المجموعات المناظرة.وهو يعرض بيانات تخص كل مجموعة مناظرة.

3-تقرير معدلات الولاية. وهو يعرض البيانات المتعلقة بخلاصة نسب التقرير لمصارف كل ولاية على حدة.

4-تقرير التوزيع للمجموعات المناظرة ويتضمن هيكل لتوزيع النسب الظاهرة في التقرير الأساسي و مدياتها للمصارف الموزعة على أساس المجموعات المناظرة .

5-تقرير توزيع الولاية ويتضمن هيكل لتوزيع النسب الظاهرة في التقرير الأساسي و مدياتها للمصارف الموزعة على أساس الولاية.

6- قائمة المصارف: هذا التقرير يعطي قائمة بالمصارف موزعة وفق مجموعاتها المناظرة.

7- تقرير المجموعة المناظرة الاعتيادي: هذا التقرير يتيح اختيار مصرف محدد لمقارنته مع أداء أية مجموعة مختارة من المجموعات المناظرة.

و - :نقاط الضعف في التقارير:

إن لتقارير الأداء المصرفي الموحدة إيجابيات متعددة كوسيلة لتقويم الأداء ونافذة يمكن من خلالها التعرف على تفاصيل كثيرة عن المصرف تساعد في الحكم على أدائه،ومع ذلك فرغم هذه الإيجابيات للتقارير ورغم شموليتها وجِدّتها إلا أن فيها بعض نقاط الضعف التي يمكن إجمالها بما يأتي : (97: 99:hemple)

1- إنها منظمة من وجهة نظر رقابية.بمعنى إنها لا تعكس متطلبات أو وجهات نظر المصرفيين أو المحللين الماليين.

2- إنها تتجاهل اهتمامات حملة الأسهم.

3- إنها تقوم على أساس الكلف التاريخية وتتجاهل القيم الأخرى كالقيم السوقية التي هي الأهم لمتخذ القرار.

4- إن القيم معدة على أساس ربع سنوي في حين يكون اهتمام المدراء والمحللين وحملة الأسهم على البيانات اليومية أو السنوية الواردة في الحسابات الختامية.

خامسا: تطبيق نظام تقارير الأداء المصرفي الموحدة على المصارف العراقية

يتألف الجهاز المصرفي العراقي من مجموعة من المصارف الحكومية يبلغ عددها سبعة مصارف ومن مجموعة المصارف الأهلية ويبلغ عددها (27) مصرفا وهناك عدد من فروع المصارف العربية والأجنبية عددها ستة. ويتربع على قمة هذا الجهاز البنك المركزي العراقي غير المشمول بنطاق هذا البحث.

وقد تم تقسيم المصارف عينة البحث إلى أربع مجموعات متناظرة(Peer Groups) وكما يلي *:

1- مجموعة المصارف الحكومية وعددها (7) مصارف.

2- مجموعة المصارف الأهلية التي يبلغ رأسمالها (50) مليار دينار فأكثر، وعددها(18) .

3- مجموعة المصارف الأهلية التي يبلغ رأسمالها أقل من(50) مليار دينار ،وعددها (9) .

4- مجموعة فروع المصارف الأجنبية وعددها (6) مصارف.

وقد تم الحصول على البيانات المتاحة عنها لعام (2008)وذلك من خلال الإطلاع على التقارير السنوية لبعضها ، ومن المواقع الالكترونية لبعضها الأخر، ومن موقع البنك المركزي العراقي، وموقع سوق العراق للأوراق المالية ،وموقع إتحاد المصارف العربية على الشبكة الدولية. إذ تم تلخيص تلك البيانات في الجداول التالية:

جدول رقم (2)

مجموعة المصارف الحكومية (الأرقام بملايين الدنانير)

اسم المصرف	سنة التأسيس	عدد الفروع	رأس المال مليون دينار	مج الموجودات	القروض	الأرباح	نسبة الملاءة

مصرف الرافدين	1941	145	25000	272432 984	1490742	178293	%2
مصرف الرشيد	1988	135	2000	13719 411	771324		%2.5
المصرف العراقي للتجارة	2004	3	500000	11066 463	292193		%170
المصرف الزراعي	1935	40	600	1169 762	389816		%150
المصرف العقاري	1948	15	25000	928291	406496		%6
المصرف الصناعي	1946	5	25000	303331	78573		%30
مصرف العراق	1991	5	1000	43530	7006		%14
المجاميع			878600	299663772	3436150		

*- بدا للباحث اعتماد هذا التصنيف ويمكن لأي باحث أن يختار أو أن يعتمد أي تصنيف آخر ، كالتصنيف على أساس الموقع الجغرافي، (شمالية، وسطى ، جنوبية) أو على أساس المحافظات ، أو على أساس حجم الموجودات أو مقدار القروض أو أي معيار آخر مناسب .

جدول رقم (3)

مجموعة المصارف الأهلية التي يبلغ رأسمال كل منها

(50) مليار دينار فأكثر (المبالغ بملايين الدنانير)

ت	المصرف	رأس المال	عدد الفرو	الموجودات	القروض	نسبة الملاءة	حقوق الملكية	الأرباح	R O A %
1	الوركاء	51000	37	1505789	77350	%10	93341		
2	بغداد	70000	24	566030	47360	%5	55153	18696	2
3	البلاد	50000	13	562136	68221				
4	دار السلام	50000	15	469652	19317				
5	البصرة	55000	10	425795	36416				
6	الشمال	100000	2	354595	65518	%42	117820	9340	
7	الانتمان	70000	12	340147	23122	%830	93070		5
8	كردستان	50000	1	253980	6139				
9	المصرف التجاري	60000	9	221704	18681		66601	13309	
10	أشور	50000	4	167392	2071	%2500	51258	9155	
11	الاقتصاد	70000	26	156729	24079				
12	المنصور	55000	1	128578	3495	%274	762255	12459	
13	بابل	50000	5	123147	10269		33399	4421	10
14	دجلة والفر	50000	1	120355	51770	%44	51150	1075	12
15	التعاون	50000	1	109649	9750				
16	عبر العراق	565000	1	79487	-				
17	العراقي الإسلامي	51192	9	56631	11147				
18	الاتحاد	50000	1	42109	3977				
19	الخليج	50000	14	241181	24842	%31	41050	15418	11
	المجاميع			5925086					

جدول رقم (4)

مجموعة المصارف الأهلية التي يقل رأسمالها عن (50) مليار دينار

(المبالغ بملايين الدنانير)

المصرف	رأس المال	عدد الفروع	الموجودات	حقوق الملكية	القروض	الأرباح	نسبة الملاءة	ROA%
الشرق الأوسط	42000	19	757017	49888	25409	14052	10	
الموصل	25000	8	229738	40981	1749	7578	4	
الاستثمار	37500	20	200895		27293			
سومر	45000	6	78585		19598			
الأهلي	25000	4	74091	31080	11731	2978	4	
المتحد	25000	6	63034		4548			
الهدى	25000	1	62785		50			
إيلاف	10000	1	42109		3977			
بابل	30000	1	122821	33399	13570	4421	4	
المجاميع	264500		1631175		107925			

جدول رقم (5)

مجموعة فروع المصارف العربية والأجنبية

(المبالغ بملايين الدنانير)

اسم المصرف	رأس المال	عدد الفروع	مجموع الموجودات	القروض	الأرباح	حقوق الملكية	نسبة الملاءة	ROA%
ملي إيران	26669	1	31752					
المؤسسة العربية	8204	1	21516					
الزراعي التركي	8204	1	9247					
بيبلوس	8470	1						
انتركونتننتال	8379	1						
بيروت والبلاد العربية								
المجاميع			62515					

---

1. **الجداول 2،3،4،5 من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف المعنية وتقارير البنك المركزي العراقي وسوق العراق للأوراق المالية وبعض مواقع الشبكة الدولية ذات العلاقة.**
2. **الحقول الفارغة لم يحصل الباحث على المعلومات اللازمة لملئها.**

ونتيجة لتحليل تلك البيانات فقد تبين ما يلي:

1- مجموعة المصارف الحكومية :

أ- كان أعلى رأسمال في هذه المجموعة هو رأسمال المصرف العراقي للتجارة الذي بلغ (500) مليار دينار عراقي ، تليه مصارف الرافدين والصناعي والعقاري برأسمال (25) مليار دينار لكل منها. أما أقل رأسمال فهو رأسمال مصرف العراق (الاشتراكي سابقا) والذي بلغ (1) مليار دينار .*

ب- كان أكثر المصارف فروعا مصرف الرافدين ولديه (145) فرعا على امتداد الرقعة الجغرافية للعراق ، يليه مصرف الرشيد وله (135) فرعا ثم المصرف الزراعي وله (40) فرعا . أما أقلها فهو المصرف العراقي للتجارة وله (3) فروع فقط.

ت- كانت موجودات مصرف الرافدين هي الأعلى إذ بلغت (272432) مليار دينار يليه مصرف الرشيد ولديه موجودات بمبلغ (13719) مليار دينار ثم يأتي بالمرتبة الثالثة المصرف العراقي للتجارة بموجودات بلغت (11066) مليار دينار .أما اقلها موجودات فهو مصرف العراق (الاشتراكي سابقا) ولديه (43) مليار دينار من الموجودات فقط.

ث- أما القروض فقد منح مصرف الرافدين المقدار الأكبر منها وبمبلغ (1490)مليارا يليه مصرف الرشيد وبمقدار (771) مليارا ثم المصرف العقاري وبمقدار (406) مليار وفي المؤخرة يأتي مصرف العراق (الاشتراكي سابقا) ولديه قروض بـ (7) مليارات فقط.

ج- كانت أعلى نسبة ملاءة هي لدى المصرف العراقي للتجارة وبلغت 170% يليه المصرف الزراعي وقد بلغت ملاءته 150% أما أقل نسبة ملاءة فكانت لدى مصرف الرافدين وكانت 2% يليه مصرف الرشيد وكانت ملاءته تبلغ 2،5%

2- مجموعة المصارف الأهلية التي يبلغ رأسمالها (50) مليار دينارا فأكثر :

أ- كان أعلى رأسمال هو لدى مصرف الشمال للتمويل إذ بلغ مقداره (100) مليار دينار تليه ثلاثة مصارف رأسمال كل منها (70) مليار دينار هي مصارف بغداد والائتمان والاقتصاد وكانت هناك (10) مصارف لدى كل منها رأسمال مقداره (50) مليار دينار وتقع بقية مصارف المجموعة بين هذه الحدود.

ب- كان مصرف الوركاء أكثر المصارف من حيث عدد الفروع ولديه (37) فرعا يليه مصرف الاقتصاد ولديه (26) فرعا ثم مصرف بغداد ولديه (24) فرعا . أما أقلها فروعا فهي مصارف المنصور ودجلة والفرات والتعاون وكردستان وعبر العراق والإتحاد ولكل منها فرع واحد فقط.

ت- ومن حيث مقدار الموجودات فقد كان مصرف الوركاء أعلاها وبمقدار (1505) مليار دينار يليه مصرف الشرق الوسط بـ (757) مليار دينار ،أما أقلها فكان مصرف الإتحاد العراقي بموجودات (42) مليارا فقط.

ث- ومن حيث مقدار القروض كان مصرف الوركاء هو الأعلى أيضا إذ إنه منح قروضا بمقدار (477) مليار دينار يليه مصرف البصرة الدولي بقروض بلغ مقدارها (136) مليارا. أما اقل مصارف هذه المجموعة قروضا فهو مصرف آشور الدولي وبمبلغ (2) مليارا فقط .

3- *- زيدت رؤوس أموال بعض المصارف في الفترات اللاحقة بمقادير كبيرة ومنها مصرف الرافدين الذي وصل رأسماله إلى (500) مليار دينار وكذلك مصرف الرشيد الذي أصبح رأسماله (400) مليار دينار.

ج- أما من ناحية نسبة الملاءة فكان مصرف آشور الدولي هو الأعلى إذ بلغت نسبة ملاءته 2500% وأقلها فكان مصرف الوركاء وبنسبة 10% .

ح- ومن ناحية العائد على الموجودات كان مصرف دجلة والفرات الأعلى إذ بلغت هذه النسبة لديه 12% وأقل نسبة كانت لدى مصرف البلاد الإسلامي إذ بلغت 2%فقط.

3 – مجموعة المصارف الأهلية التي يقل رأسمالها عن (50) مليار دينار :

أ- كان أعلى رأسمال فيها لدى مصرف سومر وقد بلغ (45) مليار دينار ، وأقل رأسمال لدى مصرف إيلاف الإسلامي وهو (10) مليارات دينار وتفاوتت رؤوس أموال المصارف الأخرى بين هذين المعدلين.

ب –أما عن عدد الفروع فقد كان مصرف الخليج التجاري أكثرها عددا ولديه(14) فرعا ،واقلها كان مصرفا الهدى وإيلاف ولكل منهما فرع واحد فقط.

ت – ومن ناحية الموجودات كان مصرف الشرق الأوسط أعلاها موجودات ، إذ كان لديه(757) مليار دينار من الموجودات.يليه مصرف الخليج بـ (241)مليار دينار من الموجودات .أما أقلها فكان مصرف إيلاف الإسلامي ولديه (52) مليار دينار من الموجودات .

ث –ومن ناحية القروض الممنوحة كان مصرف الشرق الأوسط هو الأعلى من بينها فكان مجموع القروض التي منحها يبلغ (25) مليار دينار يليه مصرف الخليج الذي منح قروضا بمبلغ (24) مليار دينار .أما أقلها فكان مصرف الإتحاد العراقي بقروض بلغت (4) مليارات دينار تقريبا .

ج –أما من ناحية الملاءة المصرفية فكانت ملاءة مصرف الإتحاد العراقي هي الأعلى إذ وصلت إلى (1250%) وأقل نسبة كانت لدى مصرف الشرق الأوسط وبنسبة (5%) .

ح – ومن ناحية العائد على الموجودات كان مصرف الخليج التجاري أعلاها وبنسبة 11%

وكان مصرف المتحد أقلها وبنسبة 1% فقط .

5- مجموعة المصارف العربية والأجنبية:

يبلغ عدد هذه المصارف (6) وهي بمجموعها حديثة التأسيس ،إذ أسست كلها بعد عام (2004) ولذلك فإن البيانات والمعلومات المنشورة عنها ضئيلة . فمن ناحية مبلغ رأس المال كان الأعلى من بينها مصرف ملي إيران برأسمال يبلغ (26669) مليار دينار . أما المصارف الباقية وعددها (4) فكانت رؤوس أموالها جميعا تتجاوز مبلغ (8) مليارات دينار لكل منها بقليل.

أما الفروع فان لكل منها فرع واحد فقط .

إن التحليلات السابقة توضح إن هناك قصورا في أداء المصارف العراقية وقصورا في بياناتها مما لا يعكس صورة كاملة عن أدائها . إن هذا يتوافق مع فرضية البحث الثالثة التي تنص على إن استخدام الأسلوب موضوع البحث سيكشف عن بعض القصور في أداء المصارف العراقية.

سادسا: الاستنتاجات والتوصيات :

1-الاستنتاجات:

أ- إن تقويم الأداء المصرفي يظل نشاطا بالغ الأهمية لضمان سلامة وأمان القطاع المصرفي بهدف الحفاظ على أموال المودعين والحفاظ على سلامة الاقتصاد الوطني الذي تشكل المصارف ركنه الأساسي .

ب- تعد تقارير الأداء المصرفي الموحدة أداة متقدمة للوقوف على حالة الجهاز المصرفي وهي تمكن الجهات الرقابية من الحصول على نظرة إجمالية وشاملة عن حالة هذا الجهاز كمجموعات وكمصارف فردية .

ت- يمكن تطبيق أسلوب تقارير الأداء المصرفي الموحدة على أي جهاز مصرفي شرط توفر المعلومات اللازمة لإعدادها .

ث- تعاني المصارف العراقية من اضطراب في مؤشراتها المالية لاسيما مؤشرات الملاءة إذ تعاني بعضها من تدني هذه النسبة دون المعايير العالمية وتعاني أخرى من ارتفاع النسبة إلى حدود غير اقتصادية.ويعود السبب في ذلك وبدرجة رئيسية إلى تدني رؤوس أموال بعض المصارف العراقية قياسا بودائعها.

ج- انخفاض النشاط الإقراضي للمصارف العراقية إذ لم يبلغ مقدار الائتمان الممنوح إلا جزءاً صغيرا جداً من الودائع الكبيرة الموجودة في حوزتها.

ح- ضآلة البيانات المتاحة عن المصارف العراقية مما جعل من الصعب إعداد تقارير أداء مصرفي شاملة ومفيدة عنها وفق المنهجية المتبعة في النظام موضوع البحث.

2- التوصيات:

أ- نوصي بتصميم نظام لقياس أداء المصارف العراقية مماثل لنظام تقارير الأداء المصرفي الموحدة على أن يأخذ البنك المركزي العراقي على عاتقه مهمة إعداد مثل هذا النظام وإدارته.

ب- نوصي المصارف العراقية بمجموعها ودون استثناء بتوفير المعلومات والبيانات المفصلة والشاملة عن أنشطتها المختلفة ،وذلك من خلال إصدار النشرات والتقارير السنوية ونشر بياناتها المالية في مختلف الوسائط الإعلامية لا سيما شبكة الانترنت بغية تمكين الباحثين والجمهور والجهات الرقابية من الاطلاع على هذه الأنشطة ودراستها وإبداء الرأي بشأنها وذلك أسوة بالمصارف العالمية.

ت – نوصي بزيادة رؤوس أموال المصارف العراقية بغية تمكينها من التنافس مع المصارف العالمية الكبرى وتلبيتها للمعايير العالمية المعتمدة لقياس ملاءة المصارف ولتعزيز متانة مراكزها المالية.

ج – نوصي المصارف العراقية بزيادة الائتمان الممنوح من قبلها بغية توظيف مواردها المالية بكفاءة أكبر وتعزيز ربحيتها وكذلك بغية دعم الاقتصاد الوطني من خلال حشد الطاقات الاستثمارية وتزويد القطاعات الإنتاجية بحاجاتها من التمويل المصرفي .

المصادر

1- أحمد، د.نهاد عبد الكريم. وعبد الحميد، د.عبد العزيز شويش .و حبش ،بهاء أنور : تقويم الأداء المصرفي لبعض فروع المصارف العاملة في مدينة تكريت. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة تكريت . نيسان 2009 ومنشور في وقائع المؤتمر.

2-Hemple ,George H and Simonson, G Donald: Bank Management ,Texts and cases .Fifth edition. John wiley & Sons Inc.NewYork.USA.1999.

3- Rose. S. Peter. And Sylvia. C Hudgins : Bank Management and Financial services . Sixth edition. McGraw –hill .2009.

4-Federal Financial Institutions Examination Council: A user guide for the Uniform Bank Performance Reports. 2008 .

5- WWW.cbi-iq.

6- WWW.isx-iq.net

7- WWW.FFIEC.gov

8- البنك المركزي العراقي :المديرية العامة للإحصاء:النشرة السنوية 2008.

9 – التقارير السنوية لمصارف الرافدين و الخليج التجاري وآشور والوركاء وبغداد.